واقع مصداقية الميزانية في الجزائر

The Status of Budgetary Credibility in Algeria

ديلمي هاجيرة[1]

[1] جامعة تيسمسيلت –أحمد بن يحي الونشريسي،مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر، dilmihadjira@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/15 تاريخ القبول: 2026 /08/17 تاريخ النشر: 2026/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بحث واقع مصداقية الميزانية العامة في الجزائر، معتمدين في ذلك على المنهج التحليل في قراءة كل من الميزانية الأصلية والختامية.

خلص البحث إلى وجود نقص في مصداقية الميزانية، يتجلى من خلال الفروقات المسجلة بين الميزانيات المعتمدة والمنجزة، والاعتمادات الاضافية الملحقة بالمبالغ الأصلية، معدلات الاستهلاك الضعيفة لبعض الأبواب مقابل تجاوز الاعتمادات في أبواب أخرى.

كلمات مفتاحية: المصداقية، الموثوقية، توقعات الميزانية، تنفيذ الميزانية، المعطيات المالية

تصنيف JEL : H50، H61.

Abstract:

This study aims to investigate the status of general budget credibility in Algeria, employing an analytical approach to examine both the initial and final budget accounts.

The research concludes that there is a deficiency in budgetary credibility, manifested through the recorded variances between approved and executed budgets, the frequent recourse to supplementary appropriations added to the original allocations, and the low absorption rates in certain budget chapters contrasted with over-expenditure in others.

Keywords: Credibility, Reliability, Budget Forecasts, Budget Execution, Financial Data.

Jel Classification Codes: H50, H61.

1. مقدمة:

يعتبر التحول من منطق الوسائل الى منطق النتائج على مستوى التسيير الميزانياتي من أبرز تجليات الاصلاح الذي تبنته عديد الدول لنظامها المالي العمومي، والهادف الى توجيه التسيير العمومي نحو الفعالية والنجاعة والمساءلة.

تجسد هذا التحول (نحو منطق النتائج) من خلال التخلي عن الهيكلة القديمة للميزانية والقائمة على الفصول واحلال مكانها هيكلة جديدة ترتكز على البرامج، واستحداث مبادئ ميزانياتية تنسجم وهذه الفلسفة الجديدة، من هذه المبادئ نجد مبدأ الصدقية أو المصداقية، والذي يقترن بالصدقية الميزانياتية والصدقية المحاسباتية.

المؤلف المرسل: ديلمي هاجيرة

مبدأ صدقية الحسابات، يعني أن على المحاسبين العموميين التكفل بالسهر على احترام المبادئ والقواعد المحاسبية والتأكد من احترام صدقية التسجيلات المحاسبية واحترام المساطر وجودة الحسابات العمومية، وتعهد المجلس الأعلى للحسابات بالتصديق على مطابقة حسابات الدولة للقانون وصدقيتها.

وأما مبدأ صدقية الميزانية، فهو من أهم المبادئ ومن الاجراءات الأساسية لترسيخ الحوكمة المالية في التسيير العمومي؛ ويقصد به أن الأرقام الواردة في الميزانية والمتعلقة بالتكاليف والموارد، يجب أن تقترب من الحقيقة، ولا يمكنها أن تكون كذلك بدون أن تبنى على معطيات حقيقية، وعلى توقعات تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة.

تأسيسا على ما تقدم فإن مبدأ المصداقية ينبغي أن يؤطر قانون الميزانية العامة، وأن يهيمن على نصوصها جميعها؛ فالسلطات مطالبة عند وضعها لقانون مالية السنة تبني فرضيات واقعية، كما يتطلب من البرلمان التحلي بروح المسؤولية في التحري والتحقق من جدية الأرقام، وهو ما يتطلب مناقشة جدية وصارمة داخل القبعة التشريعية.

فالارقام الموجودة في مشروع القانون المالي يجب أن تكون ترجمة حقيقية للسياسة العامة للسلطات العمومية في جميع المجالات، لذلك فتقديم ميزانيات لا تعكس الوضع المالي والاقتصادي للدولة، من شأنه المساس بمصداقية قرارات السلطة التنفيذية، مما يضر بمصالح فئات عريضة في المجتمع، ويمس بنية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما يمكن أن يضر بسمعة القرار الاقتصادي الوطني على الصعيد الخارجي، وبالتالي فالميزانيات التي تتنافى ومبدأ المصداقية من شأنها أن تضر بالشأن العام.

كما أن توفر عنصر الصدقية والواقعية في اعداد وتنفيذ الميزانية يشكل عاملا أساسيا في تعزيز فعالية تقييم السياسات العمومية. فالاعتماد على دقة المؤشرات والأرقام المالية، يساعد مختلف الفاعلين في مجال التقييم، (سواء من داخل الحكومة أو المؤسسة البرلمانية أو المجلس الأعلى للحسابات) على اجراء تقييم موضوعي وفعال للسياسات العمومية. كما أن صدق المعطيات المالية من شأنها الاسهام في ترسيخ مبدأ الشفافية، بما يمكن من المقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية، الأمر الذي يعد ضروريا لتحديد مدى نجاعة السياسات العمومية وتجويدها أو إلغائها عند الاقتضاء. ومن جهة أخرى، فإن الالتزام بمبدأ الصدقية الميزانية والمحاسباتية يعزز ثقة المواطنين والمستثمرين على حد سواء ويرسخ مبادئ الحوكمة الجيدة والمساءلة.

تأسيسا على ما تقدم فإن مبدأ الصدقية ينبغي أن يؤطر قانون المالية العامة، وأن يهيمن على نصوصها جميعا، وقد أدركت كثير من الدول أهميته فنصت عليه صراحة في قوانينها بيد أن القانون التنظيمي المنظم لقانون المالية في الجزائر 18-15 المعدل والمتمم، لم يذكر صراحة مبدأ الصدقية، إلا أنه يمكن القول أنه ألمح إليه عندما استلزم أن تحدد مصادر الايرادات في الموازنة مع نفقات السنة المالية، وألزم تنفيذ النفقات في حدود الاعتمادات المرخص بها في قوانين المالية (القانون العضوي 18-15، 2018)

إشكالية البحث:

في الجزائر، تعتبر 2023 أول سنة يشهد فيها التطبيق الفعلي لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والذي جاء بمقاربة جديدة في تسيير المالية العموية تقوم على منطق النتائج بدل منطق الوسائل، وربط الاعتمادات بالاهداف ومؤشرات الأداء؛

كما أن سنة 2023، هي أول سنة يعد ويعرض عنها قانون تسوية الميزانية، وتعرض عنها الحصائل النهائية لتنفيذ الميزانية، ومن ثم فان هذا القانون يشكل أول تقييم شامل لمدى تجسيد الاطار القانوني الجديد خلال مرحلة التنفيذ، وتقييم الفوارق بين التقديرات المرخص بها والنتائج المحققة.

من هنا فإن اشكالية البحث تتمحور في السؤال التالي:

ما هو واقع مصداقية الميزانية العامة في الجزائر في ظل تطبيق أحكام القانون رقم 18-15؟

الفرضيات:

ينطلق البحث من فرضية أساسية، مفادها أن هناك نقص في التحكم في الصدقية الميزانية يتجلى من خلال وجود فروقات بين كل من تقديرات الميزانياتية والانجازات.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى ابراز كل من

أهمية تطبيق مبدأ المصداقية في الميزانية الحكومية

حقيقة تنفيذ الميزانية

متطلبات تحقيق مصداقية الميزانية

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي، من خلال تحليل بيانات كل الميزانية الأصلية والختامية لسنة 2023.

2. مفهوم مصداقية الميزانية وأهميتها

1.2 مفهومها:

تُعرف على أنها قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها المتعلقة بالإيرادات والنفقات خلال السنة المالية(IBP) ، أي أن تتسم موازنة الحكومة بالواقعية ويجري تنفيذها حسب ما هو مرجو منها(PEFA, 2016) ، فعلى الأرقام الواردة في القانون المالي والمتعلقة بالتكاليف والموارد، أن تكون على درجة عالية من الصدقية وقريبة أكثر الى الحقيقة (الادريسي، 2019)،ولا يمكنها أن تكون كذلك بدون أن تنبني على معطيات حقيقية، وعلى توقعات تراعي الظرفية الاقتصادية ومستوى التوازنات المالية للبلاد، ويجري قياس ذلك من خلال مقارنة الايرادات والنفقات الفعلية (النتائج الفورية) بالموازنة الأصلية المعتمدة (PEFA، 2016).

2.2 أهميتها:

إن لمبدأ الصدق فائدة عظيمة، تبدو من خلال الثقة المشروعة التي يوفرها في قانون الميزانية العامة والنظام المالي للدولة ككل، فتمتع السلطات المالية بالمصداقية، يبقي الفروقات بين توقعات الأفراد والتوقعات الرسمية ضئيلة (IMF, 2026) ، ويولد ثقة الأفراد في القانون المالي، ويسهم في شيوع الاستقرار في الدولة (عبود، 2019).

إن عدم تنفيذ الميزانيات وفقا لما خطط له، من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على كل من توقيت وكيفية تقديم الخدمات الأساسية خاصة في المجالات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والتغذية؛ فقد أظهرت دراسات قامت بها شراكة الموازنة المفتوحة سنة

2019، أن متوسط النقص السنوي في الانفاق الحكومي بلغ قرابة 10% في 35 دولة و14% في الدول منخفضة الدخل، وهو ما يفوق إجمالي ميزانية الصحة في العديد من الدول (IBP)، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى قلق المواطنين إزاء التداعيات المترتبة عن ذلك، وتآكل ثقتهم في قدرة حكومتهم على وضع خطط واقعية والوفاء بالتزاماتها؛ ذلك أن الميزانية هي بمثابة خارطة طريق لتوجيه النفقات نحو تقديم الخدمات العامة بكفاءة وتحقيق التقدم في التنمية المستدامة (IBP)

كما تضمن:

تمكين البرلمان من معلومات صادقة

شفافية المالية العمومية واعطاء صورة صادقة حول مالية الدولة عن طريق تحديد حجم الثروات المالية للدولة بدقة (القرني، 2024).

ترسّخ التوقعات بشأن السياسة المالية المستقبلية، مما يقلل من حالة عدم اليقين في الاقتصاد الكلي.

يساعد هذا الاستقرار على تهدئة توقعات التضخم وتكاليف الاقتراض، مما يعزز فعالية السياسة النقدية

الحد من التحيز نحو العجز – أي الميل إلى الإنفاق المفرط مقارنة بالإيرادات – وبالتالي تمنع تراكم الديون غير المستدام واتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة

ثقة المستثمرين في أن الخطط المالية لن تتغير فجأة، يجعلهم أكثر استعدادًا لتخصيص مواردهم في ذلك البلد، مما يُحسن فرص الحصول على التمويل الخارجي.

ثقة الأسواق والجمهور في خطط الحكومة، يجعل التدابير المضادة للدورات الاقتصادية أكثر فعالية في استقرار الدورات الاقتصادية

تفحص هيكلة وطبيعة النفقات والموارد لأي ميزانية يمكن من الوقوف عند صورة مرقمة لاختيارات الدولة، ومن خلالها يمكن القيام بعديد من الاستنتاجات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة (بوزياني، 2026).

3. واقع مصداقية الميزانية في الجزائر

إحدى الطرق المباشرة لتقييم مصداقية الميزانية هي قياس مدى الانحرافات بين النتائج المالية الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية الأصلية.

1.3 مصداقية الايرادات

سجلت الموارد الموازناتية لسنة 2023 تحسنا مقارنة بالسنة السابقة، كما سجل تجاوز مستوى انجاز الايرادات التقديرات المعتمدة في قانون المالية (101%).

هذا التجاوز، يعود أساسا الى الارتفاع في كل من نسبتي التنفيذ الاجمالية لكل من الايرادات الجبائية (104%)، ومداخيل الأملاك التابعة للدولة (127%).

الجدول 01: نواتج الايرادات العامة (مليار دج)

	تسمية النواتج	2022		2023				نسبة الانجاز %
		الانجازات		تقديرات ق م		تقديرات ق م ت		الانجازات	
		بالقيمة	%	بالقيمة	%	بالقيمة	%		
1	الايرادات المتحصل عليها من الاخضاعات	6.230	85,9	6.588	83,4	7.247	81,2	7.396	82	**102,05**
أ	الايرادات الجبائية	3.018	41,6	3.290	41,6	3.391	37,9	3.539	39,2	**104,38**
ب	جباية المحروقات	3.211	44,3	3.298	41,7	3.856	43,2	3.856	42,7	**100**
2	مداخيل الأملاك التابعة للدولة	70	0,97	64	0.81	68	0.77	86	0,96	**127,24**
3	مداخيل المساهمات المالية للدولة	755	10,4	1.111	14	1.410	15,8	1.342	14,9	**95,22**
4	المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	0,019	00	-	00	-	00	0.029	00	**-**
5	مختلف حواصل الميزانية	5,62	0,08	130	1,65	191	2,15	4,25	0.05	**2,22**
6	الحواصل الاستثنائية المتنوعة	181	0,25	-	00	-	00	185	2,06	**-**
7	الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	-	-	0,05	00	0,05	00	0.004	00	**8,17**
8	الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة	1,6	0,02	7,5	0,09	8,3	0,09	1,7	0,02	**20,91**
	المجموع العام	7.244	100	7.901	100	8.925	100	9.017	100	**101,02**

المصدر: لجنة المالية والميزانية، تقرير عن مشروع يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023، المجلس الشعبي الوطني، فبراير 2026، ص: 32.

غير أن التفحص الدقيق لمكونات هذين الحصيلتين يظهر انخفاض النسب المنجزة عن المقدرة لبعض المكونات، وارتفاعها في الأخرى

الجدول 02: حواصل الايرادات الجبائية لسنة2023 (ملياردج)

التعيين	تقديرات ق م ت	التحصيلات	نسبة التحصيل %
الضرائب على الدخل	1.390,4	1.570	112,92
الضرائب على رأس المال	51,5	62	120,39
الضرائب على الاستهلاك	1.453,5	1.500,6	103,24
الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة	396,7	354	89,24
ضرائب ورسوم أخرى	96,2	33,1	34,4
ناتج الغرامات	2,89	20	692,14
المجموع	3.391,37	3.539,98	104,38

المصدر: نفس المصدر، ص: 43.

الزيادة المسجلة في الايرادات المتأتية من الضرائب على الدخل ترتبط أساسا بتطور كتلة الأجور ومعاشات التقاعد، لا سيما عقب تعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين، وهو ما انعكس مباشرة على توسيع الوعاء الخاضع للضريبة وتغير نسب الاقتطاع المطبقة، بما أدى الى ارتفاع مستوى التحصيل الجبائي

كما أن الزيادة المسجلة في الضرائب على الاستهلاك تعود أساسا الى الارتفاع المسجل في حواصل الرسم على القيمة المضافة الداخلي بنسبة 14,91% والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 09,73%، الى جانب الزيادة الملحوظة في حواصل الرسم على الطابع بنسبة 39,69%، والضرائب الأخرى على الاستهلاك بنسبة 18,47%، فضلا عن تحسن حواصل الرسم الداخلي على الاستهلاك بنسبة 14,84%، اضافة الى تسجيل ارتفاع في حواصل الرسم الطاقوي بقيمة 2,88 مليار دج

تبقى كل من الضرائب والرسوم الأخرى، والحقوق الجمركية تسجل نسب انجاز منخفضة

الجدول03:حواصل حقوق الأملاك التابعة للدولة لسنة2023 (مليار دج)

التعيين	تقديرات ق م ت	التحصيلات	نسبة التحصيل %
حقوق وأتاوى	14,99	1,975	13,17
مداخيل الايجار والاستغلال	18,39	29,57	160,83
ناتج الحصول على الأصول المنقولة والعقارية	14,44	37,14	257,17
ناتج الخدمات الادارية	15,63	15,10	96,61
حقوق ومداخيل أخرى	4,81	3,08	64,08
المجموع	68,28	86,89	127,24

المصدر: مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2023، ص: 43.

باستثناء مداخيل الايجار والاشتغلال، وناتج الحصول على الأصول المنقولة والعقارية تسجل باقئ الحواصل نسبة إنجار أقل من المقدرة.

بالنسبة **لمساهمة الجباية العادية في تغطية نفقات التسيير**، فقد سجلت تراجعا ملحوظا، إذ انتقلت من 72,90% سنة 2021 الى 54,18% سنة 2022، قبل أن تستقر نسبيا عند مستوى 54,89% خلال سنة 2023. ويعود هذا الاستقرار المسجل في سنة 2023 الى تزامن نمو الايرادات مع وتيرة ارتفاع النفقات.

مع تسجيل عدم تحديد نسبة تغطية نفقات التسيير بالموارد العادية ضمن أحكام قانون المالية لسنة 2023، وهو ما يعد خرقا صريحا لأحكام المادة 03 (الفقرة الأخيرة) من القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، التي تلزم الدولة بتفضيل تغطية نفقات التسيير بواسطة الموارد العادية، مع تحديد نسبة التغطية صراحة ضمن قانون المالية.

2.3 مصداقية النفقات

يقيس هذا المؤشر المدى الذي تعكس من خلاله مجمل النفقات المنجزة المبالغ المعتمدة في الأصل وفقا لما هو محدد في وثائق الموازنة وتقارير المالية العامة الخاصة بالحكومة

الجدول 04: اعتمادات الدفع المراجعة والمستهلكة (مليار دج)

التعيين		ق م		ق م ت		المستهلكة (3)	1/3 %	2/3 %
		المصادق عليها	المراجعة (1)	المصادق عليها	المراجعة (2)			
محافظ برامج	الوزارية	13.763,2	13.761,7	14.681,7	14.680,9	10.570,8	76,8	72
	الهيئات العمومية	23,59	25,05	25,05	25,87	21,36	85,2	82,5
المجموع		13.786,8	13.786,8	14,706,8	14.706,8	10.592,22	76,8	72,02

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مشروع قانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2023، ص: 90

لجنة المالية ولميزانية، ص: 41.

الجدول 05: اعتمادات الدفع المراجعة والمستهلكة حسب الباب

دج

الأبواب	العناوين	الاعتمادات المراجعة ق م (1)		الاعتمادات المعنية (2)		نسبة التغطية % (1)/(2)	الاعتمادات المستهلكة (3)		نسب (3)/(1)	الرصيد (1)-(3)	نسبة الاستهلاك % (1)/(3)
		بالقيمة	ب%	بالقيمة	ب%		بالقيمة	ب%			
الباب 1	نفقات المستخدمين	3 556 091 597 000	24,18	3 554 672 428 797,23	25,44	99,96	3 213 948 614 741,00	30,34	90,38	342 142 982 259,00	90,38
الباب 2	نفقات تسيير المصالح	427 144 789 400	2,90	579 517 321 581,24	4,15	135,67	354 123 644 647,57	3,34	82,90	73 021 144 752,43	82,90
الباب 3	نفقات الاستثمار	3 534 609 190 490	24,03	3 138 638 628 804,33	22,46	88,80	1 188 978 690 987,89	11,23	33,64	2 345 630 499 502,11	33,64
الباب 4	نفقات التحويل	5 564 829 086 000	37,84	6 025 636 792 950,82	43,12	108,28	5 339 537 071 163,19	50,41	95,95	225 292 014 836,81	95,95
الباب 5	عبء الدين العمومي	419 155 000 000	2,85	418 963 238 940,29	3,00	99,95	395 596 594 017,79	3,73	94,38	23 558 405 982,21	94,38
الباب 6	نفقات العمليات المالية	102 000 000 000	0,69	256 122 082 343,00	1,83	251,10	100 039 910 279,50	0,94	98,08	1 960 089 720,50	98,08
الباب 7	النفقات غير المتوقعة	1 102 998 724 110	7,50	-	-		-	-		1 102 998 724 110,00	-
مجموع المحفظ		14 706 828 387 000	100	13 973 550 493 416,90	100	95	10 592 224 525 836,90	100	72	4 114 603 861 163,10	72,02

المصدر: مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2023، ص: 143.

سجلت اعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية 2023 زيادة قدرها 4.104,79 ملياردج مقارنة بتوقعات الاطار الميزانياتي متوسط المدى (CDMT).

كما سجلت ارتفاعا في اطار قانون المالية التصحيحي مقارنة بقانون المالية بـ: 6,67%. نتيجة الاحتياجات المعبر عنها من قبل بعض الدوائر الوزارية، وإدراج الأثر المالي الناجم عن تنفيذ قرارات السلطات العمومية.

عرفت هذه الاعتمادات إلحاقات منها تحويلات منفذة من "النفقات غير المتوقعة" بمجموع 1.373,42 مليار في اطار قانون المالية و1.079,58 ملياردج في اطار قانون المالية التصحيحي

تم استهلاك هذه الاعتمادات بما مقداره 10.592,22 ملياردج، بنسبة استهلاك إجمالية قدرها 76,8% من الاعتمادات المراجعة في قانون الميزانية ، و 72,02 من الاعتمادات المراجعة في قانون تصحيح الميزانية(72% لمحافظ برامج الوزارات و82,68% لمحافظ البرامج الهيئات العمومية)، ما يعني أن الاعباء الحقيقية كانت منخفضة عن كل من تقديرات قانون المالية بـ 23,2%، وقانون المالية التصحيحي بـ27,97، كما انخفضت نسبة انجاز نفقات الميزانية المنجزة بـ: 18,3% عن سنة 2022.

1.2.3 الحاقات الاعتمادات اضافية

بلغت الاعتمادات الملحقة بعنوان السنة المالية 2023، مبلغا اجماليا قدره 2.453مليار دج ، مرتفعة بذلك عن سنة 2022 بمعدل 114,73%.

بموجب **قانون المالية للسنة المالية**، تمت عمليات نقل الاعتمادات المالية بموجب ثلاث (03) مراسم تنفيذية، وتم القيام بتحويلات الاعتمادات المالية على أساس مائة وثلاثة عشر (113) مرسوم، ومائة واثنتي عشر (112) مرسوم ابتداءا من مخصص "اعتمادات غير مخصصة".

وبموجب **قانون المالية التصحيحي**، تم اجراء أربع (04) عمليات نقل للاعتمادات المالية ضمن محافظ البرامج، وسبعة وسبعين (77) تحويل للاعتمادات المالية على أساس المراسيم الرئاسية منها:

ثلاث (03) تحويلات بين محافظ البرامج، و أربعة وسبعين (74) مرسوم رئاسي متضمن التحويل ابتداءا من مخصص "الاعتمادات غير المخصص" الى محافظ البرامج

الجدول 06: الاعتمادات الملحقة (مليون دج)

الباب	العناوين	الالحاقات (2023)		مجموع التحويلات (2023)	الالحاقات 2022
		قانون المالية	قانون المالية التكميلي		
1	نفقات المستخدمين	449.099,95	5.804,62	454.904,57	قانون المالية 290.915
2	نفقات تسيير المصالح	38.934,14	48.364,71	87.298,85	
3	نفقات الاستثمار	570.293,38	1.209.798,5	1.209.798,58	قانون المالية التكميلي
4	نفقات التحويل	315.097,29	700.999,26	700.999,26	851.450
المجموع		1.373.404,77	2.453.001,27	2.453.001,27	1.142.365

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2023.

حركة التحويلات المنفذة تستدعي الملاحظات التالية:

1.1.2.3تقديرات وتعديلات لا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية

تسجل الميزانية أرصدة متبقية تفوق إلى حد كبير المبالغ الممنوحة في اطار الميزانيات المضافة، ما يعني أن عمليات التحويلات المالية التي تم اجرائها عبر عدة أبواب غير مبررة.

الجدول 07: الأرصدة المتبقية (مليون دج)

الباب	الالحاقات في قانون المالية التكميلي	الرصيد
1	5804,624	342142,982
2	48364,708	76031,310
3	639505,205	2404900,5

المصدر: نفس المرجع

الجدول 08: أرصدة الباب 3 (مليون دج)

الباب	الاعتماد الأولي ق م	التحويلات	الاستهلاكات	الرصيد
3	2384283,464	1209798,58	1188978,691	2404900,5

المصدر: نفس المرجع

2.1.2.3 معدل استهلاك ضعيف لبعض الأبواب

تحليل تنفيذ الميزانية يظهر غياب كلي للاستهلاك أو تحقيق معدلات استهلاك أقل من الاعتمادات الميزانياتية المحددة، اذ تم احصاء وجود 19 محفظة برنامج سجلت استهلاكات ضعيفة بمعدلات متفاوتة ما بين 1% الى 30%، والتي خصصت لها اعتمادات إجمالية بمقدار 2083,3 مليار دج، والتي استهلكت في حدود 171,7 مليار دينار منها، مسجلة رصيدا بقيمة 1911,5 مليار دج.

الجدول 09: نسب استهلاك الاعتمادات لبعض المحافظ الاستثمارية (مليون دج)

الباب ومحفظة البرنامج	اعتمادات الدفع المراجعة ق م ت	المستهلكة	نسبة الاستهلاك
1 نفقات المستخدمين			
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	222,174	23,23	10,46
2 نفقات تسيير المصالح			
التربية الوطنية	33.721,35	3.323,53	9,86
التعليم العالي والبحث العلمي	6.368,97	144,93	2,28
المجلس الأعلى للقضاء	58,5	10,08	17,23
3نفقات الاستثمار			
رئاسة الجمهورية		572,79	
مصالح الوزير الأول	19.250,58	137,81	2,98
الدفاع الوطني	1.637,72	127.027,23	8,41
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	1.583.100	19.078,68	8,02
الطاقة والمناجم	74.612,2	1.387,79	25,57
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	28.009,99	731	4,95
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	2.831,36	276,95	25,82
الفلاحة والتنمية الريفية	1.037,4	7.884,93	26,70
التجارة وترقية الصادرات	263.188,51	279,46	3
النقل	6.500	2.985,78	4,3
البيئة والطاقات المتجددة	14.663,54	1.549,5	20,36
	8.270		18,74
4نفقات التحويل			
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	10.067,9	825,9	8,2
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	29.775	5.500	18,47
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	12,5	2,027	16,22
الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا	3	0,13	4,52

المصدر: نفس المرجع

2.2.3 ميزانية النفقات غير المتوقعة

النفقات غير المتوقعة، هي تلك الاعتمادات غير المخصصة لوزارات أو هيئات عمومية، والتي لا يمكن توزيعها (حسب الباب والبرنامج) بدقة عند اعتماد قانون المالية، أو/و تلك الاعتمادات المالية الموجهة لتغطية النفقات غير المتوقعة (القانون العضوي رقم 18-15، 2018)

بلغت الاعتمادات المخصصة لميزانية الأعباء المشتركة سنة 2023 مبلغ 2.486مليار دج بموجب قانون المالية للسنة ومبلغ 2.182,58مليار دج في قانون المالية التكميلي، مقابل مبلغ 1.820,4مليار دج في سنة 2022 و693,58مليارد ج سنة 2021. وخفضت هذه الاعتمادات بعد عمليات الالحاق لفائدة الأبواب 1 و2 و3 و4 الى مبلغ 1.103مليارد ج.

الجدول 10: ميزانية النفقات غير المتوقعة (مليون دج)

ق م			الغلاف المالي الاضافي أو الملغى	ق م ت		
المفتوحة	الالحاقات	المراجعة		المفتوحة	الظرف الاضافي أو المسترجع	المراجعة
2486000	1373424-	1112575	1070000	2182575	1079576-	1102998

المصدر: نفس المرجع

3.2.3 التجاوزات المتكررة للاعتمادات

الاعتمادات المالية، تكون إما حصرية أو تقييمية، ولا يمكن الالتزام أو الأمر بصرف أو دفع النفقات المتعلقة بالاعتمادات المالية الحصرية إلا في حدود الاعتمادات المالية المفتوحة؛ بينما تقيد النفقات المتكفل بها عن طريق اعتمادات مالية تقييمية، عند الحاجة، بمبلغ يفوق مبلغ الاعتمادات المفتوحة. وتتم تسوية التجاوز بتحويل أو نقل الاعتمادات المالية المتوفرة في الميزانية العامة للدولة، أو بتقييدها في حساب النتائج (القانون العضوي 18-15، 2018)

الى 2023/12/31، تم تسجيل تجاوزات لاعتمادات حصرية وتقييمية على مستوى أربعة أبواب و22 محفظة برامج.

ينم عرض تجاوزات الاعتمادات حسب محفظة البرامج والباب على النحو التالي:

الباب 1: نفقات المستخدمين: تقدر بـ 692,613مليون دج ، تخص محفظتي برنامج وزارية

الباب: 2: نفقات تسيير المصالح: تقدر بـ 6.353,856 مليون دج، تخص سبعة عشر(17) محفظة برنامج وزاري مسجلة اعلى نسبة في التربية الوطنية بنسبة3181,28%، تليها الصناعة والانتاج الصيدلاني بـ1529,46%، السكن والعمران بـ 1163,95%، و1028,92%.

الباب 3: نفقات الاستثمار: تقدر بـ 2.987,67 مليون دج، تخص سبعة(07) محافظ برنامج وزاري

الباب 4: نفقات التحويل: تقدر بـ 23.678,8مليون دج، تنقسم الى 23.336,88مليون دج لستة(06) محافظ برامج وزارية و 342.مليون دج لمحفظتي برنامج للهيئات العمومية، بأعلى نسبة للتعليم العالي بـ15860,87%.

4. تحليل النتائج:

تعكس الفجوات بين النتائج المدرجة في الميزانية والنتائج الفعلية عدة قنوات، بما في ذلك طموح السياسات، والإجراءات السياسية المتخذة خلال العام والتي لا تتماشى مع خطط بداية العام، وأخطاء التنبؤات الاقتصادية الكلية، والتفاؤل المفرط بشأن الإيرادات ونقص الإنفاق تبعًا للبيئة الاقتصادية الكلية

فارق ايجابي في تنفيذ الايرادات، يرجع أساسا الى ارتفاع في مستوى التحصيل الجبائي، والناتج عن توسيع الوعاء الخاضع للضريبة وتغير نسب الاقتطاع المطبقة، مقابل استمرار الاختلالات البنيوية والمتجلية في ضعف جباية الثروة

معدلات استهلاك ضعيفة لبعض الاعتمادات، خاصة باب نفقات الاستثمار، يشير الى التأخر في انجاز المشاريع بسبب النقائص في شروط تسجيلها ونضجها ما انعكس على التكاليف والتراكم الكبير لرصيد اعتمادات الدفع، وهو ما انعكس سلبا على نلبية حاجسات السكان، لا سيما من حيث توفير الهياكل والخدمات

تجاوزات في استهلاك بعض الاعتمادات، يعود الى عدم وجود التنسيق الكافي بين القطاعات ووزارة المالية، وغياب دراسات استشرافية دقيقة تدعم إعداد ميزانية متوازنة ومستدامة.

5. خاتمة:

تشير النتائج التحليلية الى أن الميزانية في الجزائر لا تزال تعاني من نقص في مصداقيتها وجدواها كأدة سياسية، ويظهر ذلك جليا من خلال اللجوء المتكرر الى التعديلات في الاعتمادات، والاقتطاعات المتكررة من الأبواب من خلال المراسيم، كما أن التعديلات المدخلة على الاعتمادات المنفذة انطلاقا من ميزانية الأعباء المشتركة، تعكس نقصا في التحكم في تقديرات الميزاينة، يضاف لها التحويلات غير المبررة في ظل كفاية الاعتمادة الأولية.

مصداقية الميزانية في الجزائر تعتريها مجموعة من الاشكاليات على المستوى العملي، فلا واقع السلطة للبرلمان ولا المواد المؤطرة لها على مستوى القانون التنظيمي تسمح بتحقيقها.

يتطلب اضفاء مصداقية على الميزانية العامة اصلاحات عدة نوجز البعض منها في ما يلي:

الصدقية مبدأ لا يتأتى إلا بالاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات الكفيلة بالقيام بالدور على أكمل وجه ومن جملتها الأنظمة المعلوماتية، لذا فمن الضروري استكمال تعميم النظام المعلوماتي المدمج لتسيير الميزانية والمحاسبة، وضمان تكامله مع أنظمة التسيير القطاعية، بما يتيح تتبعا آنيا للالتزامات، والآوامر بالصرف، والتحصيل ويعزز شفافية المعطيات المالية.

بالاضافة الى كفاءة الادارة وتوفر الموارد المادية المتاحة، فإن تنفيذ الميزانية يرتبط بمدى كفاءة الموارد البشرية، ما يستوجب تأهيله لتحسين آدائه

ضرورة بناء التوقعات على أسس تحليلية تستند إلى أطر مالية كلية متينة، ونتائج حديثة، وافتراضات اقتصادية كلية شفافة ودقيقة

ضرورة تعزيز دقة أدوات البرمجة والتوقع، وتحسين آليات المتابعة والتقييم

إخضاع إمكانية تعديل الميزانية لقواعد واضحة تحدد عمليات إعادة التخصيص المسموح بها، وإجراءات الترخيص، والحدود الكمية لضمان ألا تأتي المرونة على حساب المساءلة

ربط الإنفاق الإجمالي بالقيود الاقتصادية الكلية، مع وضع حدود ملزمة توجه بقية بنود الميزانية.

تحسين جودة برمجة الاستثمار العمومي عبر اشتراط توفر الدراسات التقنية والمالية الكافية قبل ادراج العمليات في قوانين المالية، وتفادي اللجوء المتكرر لإعادة تقييم الاعتمادات.

اعادة ترتيب أولويات الاستثمار وفق مستوى النضج، وتعزيز التنسيق بين القطاعات ووزارة المالية.

6. قائمة المراجع:

- IBP. (s.d.). Consulté le 05 07, 2026, sur https://internationalbudget.org/initiative/budget-credibility/
- IBP. (s.d.). Consulté le 05 03, 2026, sur https://internationalbudget.org/wp-content/uploads/budget-credibility-fact-sheet.pdf
- IMF. (2026). *Budget Credibility in Sub-Saharan Africa.* Consulté le 05 03, 2026, sur https://www.imf.org/-/media/files/publications/dp/2026/english/bcssaea.pdf
- PEFA. (2016). *Framework for assessing public financial management.* Washington.
- الادريسي ,ز .(2019) .المبادئ الميزانياتية الحديثة ورهان الحكامة المالية Dans .*حكامة المالية العامة بالمغرب :مقاربات متقاطعة* .(pp. 66-67).المغرب :مختبر السياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني.
- القرني ,ع .(2024) .مستقبل المالية العمومية أمام زحف مناهج التدبير بالقطاع الخاص –دراسة في التحولات والرهانات Dans . *التحولات الكبرى للمالية العامة* .مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية.
- بوزياني ,ع .ا .(2026) .لنظام المحاسباتي للدولة وتقييم السياسات العمومية في ضوء القانون التنظيمي لقانون المالية .*دفاتر برلمانية* .
- عبود ,ح .و .(2019) .*ملحقات الموازنة العامة وآثارها السلبية في المالية العامة العراقية* .بيروت، لبنان :دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع.
- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم
- لجنة المالية والميزانية، تقرير عن مشروع يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023، المجلس الشعبي الوطني، فبراير 2026.
- مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2023.